إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/434
للنشر الفوري
١٤ نوفمبر ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام، في ختام زيارته إلى تونس

أصدر اليوم السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول للسيدة مدير عام الصندوق، البيان التالي في ختام زيارته إلى تونس:

"لقد سررت بزيارة تونس حيث أجريت مناقشات مثمرة مع فخامة رئيس الجمهورية منصف المرزوقي، ودولة رئيس الوزراء حمادي جبالي، وسعادة رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، وسعادة محافظ البنك المركزي الشاذلي العياري، ولفيف آخر من المسؤولين رفيعي المستوى.

"وقد جئت إلى تونس لكي أستمع، واطلعت أثناء زيارتي على أمور كثيرة بالفعل تتعلق بخطط الحكومة لتعزيز الثقة في الاقتصاد التونسي ووضعه على مسار قابل للاستمرار من حيث زيادة فرص العمل وتحقيق النمو الشامل. وقد عقدت مناقشات مع ممثلي قطاع الأعمال واطلعت على التحديات التي تواجه القطاع الخاص في وقت يتسم بضعف الاقتصاد العالمي وكثرة التحديات على المستوى المحلي.

"وكانت هذه الزيارة فرصة لتبادل الآراء مع المواطنين المشاركين في المؤتمر الذي استضافه البنك المركزي التونسي بالاشتراك مع الصندوق وكان يحمل عنوان *"منظورات اقتصادية لتونس"*.

"وبعد المناقشات التي أجريتها، أصبحت مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن بلدان التحول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل تونس، تحتاج إلى التفاعل مع المجتمع الدولي، والشركاء الإقليميين، والمستثمرين من القطاع الخاص، حتى تتمكن من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق نمو ديناميكي وتوفير المزيد من فرص العمل.

"إن تعميق التكامل التجاري، وتعزيز كفاءة أسواق العمل، وتوفير نظام تعليمي أكثر تركيزاً على احتياجات القطاع الخاص، وتهيئة مناخ عادل للأعمال بما يشجع الاستثمار، كل ذلك سيكون مطلوباً لتشجيع خلق فرص العمل والمساهمة في محاربة معدلات البطالة المرتفعة. ويتعين إقامة شبكة فعالة للأمان الاجتماعي توفر الحماية للفئات الأشد احتياجاً، بحيث تكون عنصرا مكملاً لقطاع خاص قوي يتيح المزيد من فرص العمل.

"وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق والمشورة التي يقدمها بشأن السياسة الاقتصادية يواصلان التكيف مع الموقف العالمي المتطور، بما في ذلك المستجدات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يزال تفاعل الصندوق مستمراً مع بلدان التحول العربي في سياق المشورة بشأن كيفية إدارة الصدمات للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والتأكد من حماية الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية الهشة أثناء فترة التحول، ووضع الأساس اللازم للنمو المنشئ لفرص العمل. وهناك عدد كبير من المشكلات في بلدان التحول العربي ليس لها حلول جاهزة، ويتعين العمل مع كثير من الشركاء لمعالجتها.

"والصندوق على استعداد لمساعدة تونس من خلال المشورة بشأن السياسة الاقتصادية ومن خلال المساعدة الفنية، وكذلك تقديم التمويل إذا كان هذا ملائماً. وسيواصل الصندوق تفاعله الوثيق مع السلطات التونسية بتقديم المشورة حول سياساتها الاقتصادية ودعم مشروعاتها الإصلاحية عن طريق المساعدة الفنية."